دور تحويلات العاملين بالخارج في التنمية الاقتصادية

في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

د. مجدي محمد محمود آدم

خبير اقتصادي وباحث بمركز أبحاث جنوب الصحراء – لندن

تُشكّل تحويلات المهاجرين، في إفريقيا جنوب الصحراء، رافداً خارجياً إستراتيجياً لتمويل التنمية في بلدان الإقليم، بل وباتت أكثر ها أهميةً في السنوات الأخيرة، حيث فاقت قيمتها المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والعمليات التمويلية الإقليمية والعالمية، وتُعتبر غالبية بلدان المنطقة في الغالب مستقبلةً صافية لتلك التحويلات.

بالنسبة للبلدان المتلقية؛ تتجلى أهميتها في أنها تساهم بوضوح في التنمية الاقتصادية، عبر دعم الاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وخلق فرص العمل، بينما تستفيد الدول المرسلة من مساهمة العمالة الإفريقية في ناتجها المحلي الإجمالي، وتنشيط استهلاكها واستثمارها المحلي.

يمكن للسياسات الاقتصادية أن تؤدي دوراً مهماً في تنمية تدفقات تحويلات المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء، وتعظيم فوائدها على الاقتصادات المستقبلة، وتعزيز تدفقاتها بالنسبة للدول المرسلة، رغم العقبات التي لو تمت إزالتها لكان لتلك التحويلات عظيم الأثر في النمو والتنمية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

أهمية الدراسة:

تُعدّ تحويلات العاملين بالخارج مصدراً حيوياً للتمويل في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تسهم في تحسين الدخل، وتقليل الفقر، ودعم الاقتصاد، وتمويل التعليم والصحة، كما تعزز الاستقرار الاقتصادي رغم تحديات تقلبات الاقتصاد وأسعار الصرف.

الهدف من الدراسة:

تستهدف الدراسة الوقوف على تطور وحجم تحويلات المهاجرين بالخارج الواردة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومدى استقرارها، والعوامل المؤثرة فيها، ودور تلك التحويلات في دفع عجلة التنمية في بلدان الإقليم.

منهج الدراسة:

تجمع الدراسة بين المنهج الاستقرائي لبناء الإطار النظري، والمنهجين الوصفي والتحليلي، لجمع البيانات عن تحويلات المهاجرين وتحليلها، والوقوف على تأثيرها في التنمية في بلدان المنطقة.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها: «أن لتحويلات العاملين بالخارج إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء دوراً مهماً في دفع عملية التنمية، باعتبارها مصدراً تمويلياً ضرورياً مهماً في ظل عدم استقرار المصادر التمويلية الخارجية الأخرى»، مع وجود بعض الآثار السلبية التي يمكن التغلب عليها.

تساؤلات الدراسة:

تقوم الدراسة على ثلاثة تساؤلات رئيسية:

- ما حجم ومدى استقرار تدفقات العاملين بالخارج لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، والعوامل المؤثرة فيها؟
- ما الآثار التنموية لتدفق تلك التحويلات لبلدان الإقليم؟
- ما التحديات التي تقف أمام زيادة تدفقها، وتعظيم الاستفادة منها؟

هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة في هذا الإطار إلى ثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة، وتليها خاتمة.

المبحث الأول: تحويلات العاملين بالخارج.. المفهوم والأهمية:

المطلب الأول: مفهوم تحويلات المهاجرين بالخارج وطرق تسجيلها:

يختلف مفهوم تحويلات العاملين بالخارج باختلاف زاوية النظر لها؛ إذ يُمكن النظر لها من خلال ميزان المدفوعات، أو من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية، أو قد يُنظر لها من زاوية الدول المستقبلة أو المانحة.

يُعرّفها البنك الدولي بأنها: «تحويلات يجريها النازحون الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من عام في اقتصاد آخر يقيمون فيه»، أو بأنها: «حاصل جمع تحويلات العمال، وتعويضات العاملين، وتحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج»[(١)].

بينما يُمكن تعريفها من زاوية ميزان المدفوعات- ويتبناه صندوق النقد الدولي- بأنها: «تحويلات جارية خاصة، تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر، إلى أشخاص (عادةً أفراد أسرهم) في موطنهم الأصلي. وأما العاملون بالخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير مقيمين في دول المهجر)؛ فإن

(١) د. السيد أحمد صادق إسماعيل، وآخرون، «تحويلات العاملين بالخارج وأثرها على دفع الاستثمار المحلي في مصر»، مجلة البحوث المالية والتجارية (جامعة سوهاج، كلية التجارة، المجلد٢٣، العدد٣، ٢٠٢٢)، ص١٢١.

تحويلاتهم تمثل دخلاً تـم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة (في دولهم الأصـل)، وبذلك تدخل ضمن تعويضات العاملين تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات». كما يمكن تعريفها بأنها: «ذلك الجزء من دخول العاملين من أبنـاء الوطن في الخارج غير المنفق، والمحول إلى موطنهم الأصلي»[١].

أي أن التعريف الذي يتبناه صندوق النقد وضعها في مكونين رئيسيين[٢]:

١- «**تعويض الموظفين**»: هو دخـل العمال المهاجرين المؤقتين. والعمال الذين يعملون لدى السفارات والمنظمات والشـركات الدوليـة. والذين يعملون لفتـرات قصيرة في اقتصـاد لا يقيمون فيه، والمقيمـون العاملون لدى كيانات غير مقيمة.

٢- «**التحويلات الشخصية**»: هي جميع التحويلات النقدية أو العينيـة بين الأفراد عبـر الحـدود (مهاجرين أو غير مهاجرين).

ورغـم اختلاف التعريفات، تتفـق التصنيفات على أن التحويلات تشـمل ثلاثة بنود فرعية: تحويـلات العاملين Workers Remittances، وتعويضـات المسـتخدمين Compensation of Employees، وتحويـلات المهاجرين Migrant Transfers.

وأوجـد اختـلاف تعريـف التحويـلات اختلافاً في تسـجيلها بين الدول؛ بعض الدول تصنفها حسب الجنسية، بينما تصنفها دول أخرى حسب مدة الإقامة بالخارج أو وفقاً للنظـام الضريبي المتبع. كما يزيد مـن التعقيد وجود بند خـاص بتحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات، ويضم صافي الأصول التـي يحولها العمال المهاجرون عند انتهاء إقامتهم، وتُسـجل ضمن تحويلات رأس المال. بعض الدول قد لا تنشر بيانات هذه التحويلات رغم وجود عمالة خارجية لها أو أجنبية على أراضيها[٣].

المطلب الثاني: تحويلات المهاجرين.. الأهمية والآثار الاقتصادية:

أولاً: الأهمية الإستراتيجية لتحويلات المهاجرين بالخارج:

لا تتحقق أجندة التنميـة في إفريقيا دون تمويل كافٍ، ورغم دور المسـاعدات والاسـتثمار الأجنبي، يبقى تمويل الشـتات مورداً غير مستغل. تسـهم تحويلات المهاجرين في دعم الأسـر والاقتصـادات الوطنية، وتتأثـر بعوامل كعدد المهاجرين، والأجور، والمخاطر السياسـية، والقنوات المالية[٤].

ومـع نفعها للبلدان المرسـلة؛ توفر هـذه التحويلات شـريان حياة في البلدان الفقيرة المتلقية والمتضررة، حيث تقلل الفقر، وتمول الصحة والتعليم والإسـكان، لكنها تحمل مخاطر، إذ قـد تنتقل الأزمات من البلـدان المضيفة إلى البلدان المستقبلة[٥]. ورغم فوائدها تبقى محاولات توجيهها للاستثمار الإنتاجي محدودة، كما أن فرض الضرائب عليها قد يضر بالفقراء، ويدفعها للعمل في الخفاء.

وهناك أربعة عشر سبباً لأهميتها، منها[٦]:

- أن مليار شـخص يُعنى بالتحويلات، فكل عام يرسل ٢٠٠ مليـون مهاجر أموالاً لأوطانهم، ويسـتفيد منها ٨٠٠ مليون شخص من أسرهم، بنسـبة ١٥٪ فقط مما يربحونه (ويبقي الباقي في البلدان المضيفة)، وما يرسلونه قد يشكل ٦٠٪ من إجمالي دخل الأسرة.

---

(١) صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦)، ص١٧٥.

(٢) مركز المعلومات واتخاذ القرار، التحويلات المالية للعاملين بالخارج: الوضع المالي والعالمي (القاهرة: مجلس الوزراء المصري، العدد١٩، نوفمبر ٢٠٢٣)، ص٧.

(٣) صندوق النقد العربي، مرجع سابق.

(٤) د. أيمن زهري، إستراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية: حالة مصر، ورشة عمل حول تحويلات العاملين والتنمية في السودان (الخرطوم: الأسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠١٥)، ص١٥.

(٥) د. نهلة أبو العز، «أثر جائحة كوفيد-١٩ على تحويلات العاملين بدول إفريقيا جنوب الصحراء وسبل المواجهة»، مجلة السياسة والاقتصاد (جامعة القاهرة، كلية الدراسات الإفريقية العليا، مجلد٨، عدد٧، ٢٠٢٠)، ص١٣١.

(٦) IFAD, 14 reasons why remittances are important, 13 June 2024: https://www.ifad.org/en/w/explainers/14-reasons-why-remittances-are-important

– يُستخدم حوالي ٧٥٪ منها لتلبية الاحتياجات الأساسية، وخاصةً في الأزمات، أما الباقي فيمكن ادخاره أو استثماره.

– يعتمد أكثر من ٨٠ بلداً على التحويلات في ٣٪ على الأقل من ناتجها المحلي، وتُعدّ محركاً للنمو والتحول الاجتماعيين والاقتصاديين، ولاسيما بالمناطق الريفية.

– يمكنها تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتمكّن المجتمعات من اعتماد تكنولوجيات وممارسات صديقة للبيئة، وتعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ.

– تصل في أوقات الصعوبات والكوارث، وتميل لأن تكون أكثر استقراراً من تدفقات رأس المال الخاص، حيث انخفضت بنسبة ٥٪ فقط خلال الأزمة المالية ثم تعافت بسرعة[١]، وفي المراحل الأولى من الجائحة انخفضت بنسبة ١,١٪، بينما انكمش الدخل العالمي ٣٪، وتعافت بقوة، وحققت نمواً ٢٠٪ في ٢٠٢١-٢٠٢٢م، وتتجاوز قيمتها خُمس الناتج المحلي في ١٧ بلداً، وثلاثة أمثال المساعدات الإنمائية عام ٢٠٢٢م[٢].

ثانياً: الآثار الاقتصادية لتحويلات المهاجرين:

وفقاً للنظرية الاقتصادية الكلية للتحويلات من منظور الإيثار؛ ترتفع التحويلات عند حدوث صدمات سلبية مرتبطة بمعدلات أعلى للبطالة في بلد المهاجر، حيث تجبر الظروف اليائسة العمالة النشطة على الهجرة، بينما يؤدي النمو الاقتصادي والاستقرار المالي إلى تقليل التحويلات. كما تؤثر المسافة بين بلد المهاجر وبلد الإقامة تأثيراً عكسياً على الهجرة والتحويلات، بسبب تكاليف الانتقال وضعف الروابط الأسرية.

وعلى النقيض؛ تشير نظرية اختيار المحفظة إلى وجود علاقة مباشرة بين التحويلات ونمو الناتج المحلي، حيث إن النمو الأعلى يعني تحسن الظروف الاقتصادية، ووجود سوق مطلوبة لزيادة الاستثمار، في حين أن العلاقة بين التحويلات وعدم الاستقرار سلبية لأن فرص الاستثمار تكون محدودة، كما يُزعم أن تنفيذ السياسات التقييدية كقيود سعر الصرف لا يجذب تحويلات أعلى؛ كما يجذب القطاع المالي المحرر والتنمية المالية المحسنة تحويلات أعلى[٣].

لم تُقدّم الدراسات النظرية أو التجريبية إجابة قاطعة حول دورها في تعزيز النمو، فبينما تزيد من الدخل في البلد المتلقي وتساعد في الحد من الفقر؛ فإنه ليس من الواضح أنها تزيد من الناتج وتعزز النمو على المدى الطويل. وهناك عدد قليل من القنوات يمكن عبرها أن تدفع النمو: إذا أدت زيادتها لزيادة الاستثمار من خلال تخفيفها للقيود الائتمانية، وإذا استهلكت فإنها قد تعزز الاستثمار بالحد من تقلب الاستهلاك والمساهمة في خلق بيئة اقتصادية كلية أكثر استقراراً[٤]، حيث إن لها تأثيراً استقرارياً مع وجود تأثير عتبة، يحد منه في البلدان التي تتلقى تدفقات كبيرة، ولكنها قد تعوق النمو عندما يصعب استيعابها أو إدارتها[٥]، وقد ترتفع قيمة العملة، وهو ما قد يضر بالنمو في الأمد البعيد (المرض الهولندي)[٦]، أو إلى تقليص المعروض من

(١) Mahmoud Mohieldin and Dilip Ratha, Op.cit.

(٢) ديليب راثا، «تحويلات المغتربين وقدرتها على الاستمرار»، مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠٢٣).

(٣) Deodat E. Adenutsi and Christian R. K. Ahortor, Macroeconomic Determinants of Remittance Flows to Sub-Saharan Africa, Research Paper 415, (Nairobi: African Economic Research Consortium, 2021), p.10.

(٤) Funkhouser, E., «Migration from Nicaragua: Some Recent Evidence», World Development, 20 (8), 1992, pp.1209-1218: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0305750X9290011J

(٥) Chami, R., C. Fullenkamp and M. Gapen, Measuring Workers' Remittances: What Should Be Kept In and What Should Be Left Out, (Washington, D.C.: International Monetary Fund. 2009), pp.2-9.

(٦) Amuedo-Dorantes, Catalina & Pozo, Susan, 2004. «Workers› Remittances and the Real Exchange Rate: A Paradox of Gifts», World Development, Elsevier, vol.32(8), pages 1407-1417, August.

العمالة (مشكلة الخطر الأخلاقي)، مما يؤدي لانخفاض الناتج وزيادة التقلبات[١]، بل وتثبيط النمو[٢]، ولكن هناك أدلة قليلة للغاية تدعم الحجة المذكورة أعلاه، وتأثيراتها محدودة بالنسبة للعمالة.

هذا التأثير الإيجابي على النمو، وإن لم يكن قوياً، فإنه مشروط بجودة المؤسسات في البلدان المتلقية[٣].

وتعمل على زيادة احتياطيات النقد الأجنبي، وإذا تم استهلاكها تولد تأثيرات مضاعفة إيجابية، وبالتالي تعوض بعض خسائر الناتج بسبب هجرة العمالة الماهرة (المكسيك). كما تعوض من خسارة عائدات الضرائب (الهند). وفي حالة المهاجرين غير المهرة فهي مكسب صافٍ. ويُعتقد أن لها تأثيراً إيجابياً على الادخار والاستثمار (باكستان). وقد تعمل كسياسات تأمين ضد المخاطر المرتبطة بأنشطة الإنتاج الجديدة. وتُستخدم لبناء المدارس والعيادات (مالي). وقد تبين أن الهجرة في خمس دول إفريقية (للعمل بمناجم جنوب إفريقيا) أدت لخفض المعروض من العمالة وإنتاج المحاصيل في الأمد القريب، ولكنها عززتهما في الأمد البعيد[٤]. وتساهم في استقرار ميزان المدفوعات في البلدان المتلقية[٥].

غير أن تأثيرها على التفاوت في الدخل مختلط؛ فيمكنها انتشال الناس من الفقر، وربما لها تأثير معادل، ولكنها قد تؤدي لزيادة التفاوت؛ لأن الأغنياء (العمال) أكثر قدرةً على دفع التكاليف المرتبطة بالسفر الدولي، وهي لا تذهب بالضرورة إلى البلدان التي يرتفع فيها التفاوت. وتزعم بعض الدراسات أنها تزيد من عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية؛ لأنها تميل لتمويل الاستثمارات بالمناطق الحضرية، ربما كان هذا راجعاً إلى التشوهات في الاقتصاد التي ثبطت الاستثمارات بالمناطق الريفية[٦].

غير أنه على المستوى التجريبي، وقياس تأثيرها على النمو الاقتصادي، على الرغم من الأهمية الاقتصادية الكلية لها، فإن الأدبيات لم تتوصل لإجماع، وتستمر في إنتاج تقديرات مختلفة بشكٍ كبير. وبجمع بيانات من ٩٥ مقالاً تعرض ٥٣٨ معادلة انحدار؛ فقد لوحظ أن حوالي ٤٠٪ منها يشير لتأثير إيجابي، وحوالي ٢٠٪ منها يشير لتأثير سلبي[٧]. ويبدو أن التأثير الغامض لها على النمو في الأدبيات ينبع من مشكلة الذاتية[٨].

المبحث الثاني: محددات وحجم تحويلات المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء:

المطلب الأول: العوامل الدافعة لتحويلات المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء:

هناك عوامل قد تحدد وجود التحويلات المالية، فقد تكون مدفوعة بالمصلحة الذاتية لتعزيز المكانة الاجتماعية أو سداد تكاليف الهجرة، أو بالإيثار والترتيبات الأسرية.

(١) Ralph Chami. and etal Macroeconomic Consequences of Remittances, IMF Occasional Paper No.259 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2008).

(٢) Chami, R., C. Fullenkamp and S. Jahjah, Are Immigrant Remittances Flows a Source of Capital for Development? IMF Working Paper 03/189, (Washington, D.C.: IMF, 2003), pp.55-77.

(٣) Faini, R. Migration and Remittances: The Impact on the Countries of Origin, mimeo, University of Rome, 2006: http://www.eud-net.net/download/ Faini.pdf.

(٤) Dilip Ratha, Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance (Washington, DC: The International Bank, 2003), p.164-165.

(٥) IOM BELARUS, Migrants› Remittances Have Potential to Stimulate Economic Development, 16 June 2022: https://belarus.iom.int/news/migrants-remittances-have-potential-stimulate-economic-development

(٦) Dilip Ratha, Op.cit. p.165.

(٧) Alina Cazachevici, and (et al), «Remittances and economic growth: A meta-analysis», World Development (Amsterdam: Elsevier, Volume 134, October 2020).

(٨) Adolfo Barajas and etal, Do Workers' Remittances Promote Economic Growth? IMF Working Paper 09/153, (Washington, D.C.: IMF, 2009), pp.3-17.

كما يعتمد حجمها على قدرة المهاجرين على تحقيق الدخل وتوفيره، وتحويل المدخرات لبلدانهم الأصلية، إضافةً لمدة الإقامة بالخارج، والحالة الأسرية، والشبكات الاجتماعية.

وهذا يشـير لوجود عدة طرق لتحليل العوامل المحددة لتدفقات التحويلات: الإيثار، المصلحة الذاتية، الاتفاقيات الأسـرية، وإدارة المحافـظ المالية. ورغم تعـدد العوامل المؤثـرة، فلا توجـد نظرية عامة تفسـر دوافع إرسـال التحويلات.

وقد تبين أن تحويلات المهاجرين الكينيين تؤثر إيجاباً على دخل أسـرهم، مما جعل العديد من الباحثين يرون أنها قد تكون مضـادة للدورة الاقتصادية وتوفـر مصدراً أكثر استقراراً للعملة؛ بينما تجد دراسات أخرى أن دخل الأسرة يرتبط سلباً بالتحويلات المالية[١]؛ ووجدت ثالثة أنها ترتبط بشـكل إيجابي بالثروة التي تبقى لدى الأسرة في بتسوانا، مما يشير إلى أن التحويلات مفيدة للطرفين[٢].

وقد تعكس التحويلات «اختيار المحفظة» بشأن فرص الاستثمار، وبالتالي فهي ترتبط بشكل إيجابي بمتغيرات مثل الفارق في أسـعار الفائدة، وجودة السياسات أو المؤسسات فـي البلد الأم، ولكن تبين أنها في الغالب مدفوعة بالحاجة إلى دعم الأسر وليس بالاستثمار[٣].

وعلى النقيض: وجدت دراسـات أخـرى أنها مرتبطة سـلباً بالفارق في أسعار الفائدة؛ ودراسـات ثالثة لم تجد هذا الارتباط أصـلاً. وهذا يعني أنه مـن منظور «اختيار المحفظـة» من المرجـح أن يعكس ارتفاع أسـعار الفائدة في البلد الأصلي الوضع الاقتصادي غير المسـتقر هناك، بحيـث يحوّل المهاجرون مبالغ أقـل. وبالمثل؛ وجد أنها لا تتأثر بالتغيرات في معدل العائد الحقيقي على الاسـتثمار. وذلك يُفسّر بأن العديد من المحولين ليس لديهم خيار سوى إرسال الأموال، نظراً للصعوبات الاقتصادية في بلدانهم[٤].

وتسـتمر العوامل الهيكلية في تعزيز مستويات الهجرة داخل إفريقيـا وخارجها، ولا تزال تواجه ضغوطاً تصاعدية مستمرة، بنمطٍ دام ٢٠ عاماً، بسـبب البطالة والصراعات والاسـتبداد وتغير المناخ، حيث بلغ عدد المهاجرين مليون شـخص جديد عام ٢٠٢٣م، إضافةً لنحـو ٤٣ مليوناً. ومع اسـتمرار هذه العوامل قد تصل الهجرة عبر الحدود من ١١ إلـى ١٢ مليوناً بحلول عـام ٢٠٥٠م. وعلى الرغم من النمو الاقتصـادي القوي منذ عام ٢٠٠٠م يعيش ٣٥٪ من سـكان جنوب الصحراء في فقر.

وتتبع معظم الهجرة (غير الناجمة عن الصراع) الفرص الاقتصادية الموسـمية على المستوى الإقليمي، متجهةً إلى جنوب إفريقيا في الجنوب، وسـاحل العـاج ونيجيريا في الغرب، وارتفعت الهجرة بين الدول الإفريقية بنسـبة ٤٤٪ منـذ ٢٠١٠م. ومع الزيادة السـكانية الأكبـر عالمياً؛ من المتوقع أن ينضم نحو ١١ مليون شـاب لقوة العمل سنوياً. وتؤدي الصراعات والقمـع إلى زيادة حركة النزوح والهجرة للمناطق الحضرية، ومن ثَمّ لخارج القارة. ويؤدي تغير المناخ إلى انخفاض الإنتاجيـة الزراعية بنحو ٣٤٪ بالمنطقة منذ عام ١٩٦١م، ويُعدّ مسـؤولاً عن نحـو ١٠٪ من الهجرة عبر الحدود، ومن المتوقع أن تشـهد منطقة الجنوب أكبر زيادة لما بين ٢٠٠–٨٠٠ ألف هجرة لدولة مجاورة عام ٢٠٥٠م[٥].

كمـا يوجد بمنطقة جنوب الصحـراء أعلى معدل نمو في الهجرة الدولية الصافية في العالم، وبمسـح لمحدداتها في المنطقة لنحو ٤٥ دولة من عام ١٩٦٥م إلى عام ٢٠٠٥م

(١) Hoddinott, J. «A Model of Migration and Remittances Applied to Western Kenya», Oxford Economic Papers, 1994, New Series, 46: 459–76.

(٢) Lucas, Robert E B & Stark, Oded, 1985. «Motivations to Remit: Evidence from Botswana», Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol.93(5), pages 901-918, October.

(٣) Aggarwal, R. and N. Spatafora (2005) Remittances: Determinants and Impact, mimeo, Washington, D.C.: International Monetary Fund.

(٤) Raju Jan Singh, Op.cit. p.6.

(٥) Wendy Williams, African Migration Trends to Watch in 2024, Africa Center for Strategic Studies, January 9, 2024. at: https://africacenter.org/spotlight/african-migration-trends-to-watch-in-2024/

تبين أن أسبابها الرئيسية هي الصراع والبطالة، وتؤدي سنة صراع إضافية لزيادتها بنسبة ١,٣٥ لكل ١٠٠٠ نسمة، والنمو بنسبة ١٪ يقللها بنسبة ١,٣١ لكل ١٠٠٠. وتبين أن الضغوط الديموغرافية والبيئية لها تأثير أقل أهمية[١].

وقد تم اختيار ٢٧ سبباً محتملاً للهجرة في ٣٠ دولةً جنوب الصحراء بين ٢٠٠٢م و٢٠١٦م، وتبين أن الائتمان المحلي، والإنفاق الصحي، وإيجارات الموارد الطبيعية، وبطالة الشباب، ونمو السكان، وانتشار نقص المناعة، والتجارة، والمساءلة، من بين العوامل القوية التي تحدد صافي الهجرة. وهذه النتائج لا تلقي اللوم على الساسة المحليين فحسب، بل وعلى الساسة الغربيين، فوفقاً لنظرية النظم؛ تغذي الرأسمالية الليبرالية الجديدة تلك الهجرة، عبر شروط تجارة غير عادلة لإفريقيا. وقبول فرضية «لعنة الموارد» يُظهر دعم الغرب للأنظمة الفاسدة للحصول على امتيازات الاستخراج. مع الانتباه إلى المتغيرات المتعلقة بالصحة، حيث تؤثر هجرة الممرضات والأطباء إلى الدول الغربية على أنظمة الرعاية الصحية بالقارة[٢].

وفي محاولةٍ لفهم الديناميكيات والعوامل المؤثرة في الهجرة العائدة لإفريقيا جنوب الصحراء؛ أشارت النتائج إلى سيناريوهات معقدة تؤثر في قرارات العودة، مع التفاعل بين العوامل الدافعة وكذلك الحواجز أمام العودة. كانت العوامل الاجتماعية والشخصية والاقتصادية والسياسية والبيئية من بين العوامل الرئيسية لها، في المنشأ أو الوجهة، ولكن تبين أن العوامل الاجتماعية والشخصية هي العوامل المحفزة الرئيسية[٣].

المطلب الثاني: حجم واتجاه تحويلات المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء:

أولاً: تحليل تدفق تحويلات المهاجرين عالمياً:

اعتباراً من ٢٠٢٣م؛ كان هناك ١٨٤ مليون مهاجر بالعالم، بحثاً عن العمل وهروباً من الصراع وغيره، يعيش نصفهم في بلدان مرتفعة الدخل، وثلثهم في بلدان نامية، والعديد منها بلدان منشأ وعبور ووجهة. وبلغ إجمالي التحويلات ٦٥٦ مليار، تمثل في أكثر من ٦٠ دولةً ٣٪ أو أكثر من الناتج[٤]، بزيادة ٠,٧٪ عن عام ٢٠٢٢م، كما يبين الجدول (١).

ومنذ ٢٠١٥م؛ كانت التحويلات هي المصدر الأكبر لتدفقات التمويل الخارجي إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (بخلاف الصين)، متجاوزةً حجم المساعدات منذ عام ٢٠٠٠م، وتدفقات الاستثمار بأكثر من ٢٧٠ مليار في ٢٠٢٣م[٥]، بل وتجاوزت كليهما في السنوات الأخيرة[٦]، والجدول (١) يبين تدفقات تحويلات المهاجرين في تلك البلدان.

(١) Naudй, Wim (2008): Conflict, disasters and no jobs: Reasons for international migration from Sub-Saharan Africa, WIDER Research Paper, No.2008/85, ISBN 978-92-9230-139-2, The United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDE, Helsinki)).

(٢) Achille Dargaud Fofack and Joel Nkeng Akendung, The Root Causes of Migration: Why Africans Leave their Homes, AHMR African Human Mobilty Review (Cyprus: Cyprus International University, Vol.6 No.2, 2020), pp.102-126.

(٣) Lemlem F. Weldemariam and etal, Dynamics and factors influencing return migration to Sub-Saharan Africa: A systematic review, Heliyon (Vienna: University of Vienna, (9), 2023)).

(٤) world bank, Remittances,18 Sep: https://www.worldbank.org/en/topic/migration/brief/remittances-knomad#page=20

(٥) https://www.migrationdataportal.org/themes/remittances

(٦) Forbes Africa, Promising Opportunities: World Bank Forecasts 2.5% Increase In Remittances To Nigeria, Ghana And Other Sub-Saharan Africa Countries Jan 04, 2024. at: https://www.mfw4a.org/news/promising-opportunities-world-bank-forecasts-25-increase-remittances-nigeria-ghana-and-other

جدول (١): تدفقات التحويلات المالية إلى المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ٢٠١٧-٢٠٢٥م:

العام	التحويلات العلمية	التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	النمو	التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء	النمو	حصة أفريقيا جنوب الصحراء من التحويلات العالمية
٢٠١٧	٦٤١	٤٧٥	٪٩,٢٠	٤٢	٪٩,٦٠	٪٦,٥٥
٢٠١٨	٦٩٦	٥٢٢	٪٩,٧٠	٤٩	٪١٧,١٠	٪٧,٠٤
٢٠١٩	٧٢٨	٥٤٨	٪٥	٥٠	٪٠,٩٠	٪٦,٨٦
٢٠٢٠	٧١٧	٥٤٢	٪١,١٠-	٤٣	٪١٣,٨٠-	٪٦
٢٠٢١	٧٩٤	٦٠١	٪١٠,٨٠	٥١	٪١٨,٧٠	٪٦,٤٢
٢٠٢٢	٨٤٣	٦٥١	٪٨,٣٠	٥٥	٪٦,٨٠	٪٦,٥٢
٢٠٢٣	٨٥٧	٦٥٦	٪٠,٧٠	٥٤	٪٠,٣٠-	٪٦,٣٠
٢٠٢٤	٨٨٣	٦٧١	٪٢,٣٠	٥٥	٪١,٥٠	٪٦,٢٣
٢٠٢٥	٩١٣	٦٩٠	٪٢,٨٠	٥٦	٪١,٥٠	٪٦,١٣

Source: The Bank World Group, Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024 Migration and Development Brief 40 June 2024 Public (Washington .DC: The Bank World Group,2024), p.1

ويعكس التباطؤ في معدل نموها في ٢٠٢٣م تطبيع الاتجاهات بعد الزيادة التي بلغت ٨,٣٪ في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢م بعد الجائحة، وبالمقارنة: انخفض الاستثمار الأجنبي بشكل حاد. كانت الهند أكبر الدول تلقياً لها بنحو ١٢٠ مليار دولار، تليها المكسيك بنحو ٦٦ مليار[١].

تأثرت تحويلات ٢٠٢٣م بعوامل بنيوية ودورية، أبرزها أسواق العمل، سياسات الهجرة، أسعار الصرف، والصراعات. وكان تعافي أسواق العمل عقب الجائحة في الدول ذات الدخل المرتفع هو المحرك الرئيسي لها، خاصةً أن نمو العمالة خلال التعافي كان أسرع للمهاجرين مقارنةً بالسكان الأصليين. وكانت العوامل الدافعة للنمو المتواضع في ٢٠٢٤م هي: النمو الاقتصادي المطرد، واستقرار أسواق العمل في البلدان المضيفة؛ بينما كانت المخاطر تشمل: حرب أوكرانيا، والصراع في الشرق الأوسط، وتقلب أسعار النفط والصرف، والتباطؤ الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع[٢].

ثانياً: تحليل تدفق تحويلات المهاجرين إلى إفريقيا جنوب الصحراء:

تتضح فجوة التمويل في إفريقيا جنوب الصحراء بشكل جلي باعتبارها عقبة رئيسية أمام النمو، وبناءً على هذا المنطق فإن تمويل النمو الذي تحقق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصادر الخارجية التي يجلبها غير المواطنين. ومن المهم بالتالي أن تسعى بلدان المنطقة لإيجاد روافع جديدة تكميلية وربما بديلة، وتشكل تحويلات المهاجرين إحداها. وقد زادت تدفقاتها بالمنطقة من ٣ مليارات دولار عام ١٩٩٠م لـ٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٧م.

ومن حيث القيمة الإجمالية؛ كانت أهم الدول المتلقية هي: نيجيريا (٢٢ مليار)، والسنغال وغانا (٢,٢ مليار لكل منهما)، وكينيا (٢ مليار)، وأوغندا (١,٤ مليار)، ومالي (مليار). وكنسبة من الناتج؛ كانت: ليبيريا (٢٧٪)، وجزر القمر (٢١٪)، وغامبيا (٢١٪)، وليسوتو (١٥٪) والسنغال (١٤٪). وبشكل عام؛ تفوقت تحويلات المهاجرين على مساعدات التنمية العامة، لتصبح ثاني مصدر أجنبي للتمويل بعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٣].

وبلغت التحويلات للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ٥٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٩م، متجاوزة الاستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية، وسُجلت بالمنطقة ٤٨ ملياراً، تلقت نيجيريا نحو نصفها، شملت البلدان المتلقية الرئيسية كنسبة من الناتج: جنوب السودان (٣٥٪)، وليسوتو (٢١٪)، وغامبيا (١٥٪)[٤]، حيث تلقت نيجيريا ٢٣,٨ ملياراً؛

---

(١) the Bank World Group, Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024 Migration and Development Brief 40 June 2024 Public (Washington DC: The Bank World .Group,2024), p.1

(٢) .Ibid. pp.2-3

(٣) Narcisse Cha'Ngom, Georges B. Tamokwe P., Edgard Engama Manga. Migrants' Remittances and inclusive growth in sub-Saharan Africa. .2020. halshs-02866942. p.3

(٤) Dilip Ratha, keep remittances flowing to Af-

وتلقت غانا وكينيا والسنغال ٣,٥ و٢,٨ و٢,٥ مليار[١].

وقبل الأزمة الصحية كانت تدفقاتها تنمو بشكلٍ مطرد بالمنطقة، حتى تجاوزت عام ٢٠١٩ الاستثمار الأجنبي وتدفقات التنمية الرسمية، ولكنها كانت الأكثر تعرضاً لتأثيرات الجائحة. يرسل المهاجرون في جنوب إفريقيا (٥٪) والكاميرون (٤٪) منها، كأكبر المرسلين، وقد أعلنت ٤٧٪ من الأسر الاعتماد عليها في غامبيا[٢]. وقد مثلت كنسبة من الناتج أهمية كبيرة في غامبيا (٢٨٪) وليسوتو (٢١٪) وجزر القمر (٢٠٪). وبلغ متوسط تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار إلى المنطقة ٧,٨٪ في الربع الثاني من ٢٠٢٢م، بانخفاضٍ عن ٨,٧٪ قبل عام. وبلغ متوسط التحويلات المالية من البلدان في الممرات الأقل تكلفةً ٣,٤٪ مقارنةً بنحو ٢٥,٢٪ للممرات الأكثر تكلفة[٣].

وخلال ٢٠٢٢م؛ دعم تدفقها أسعار النفط القوية، وسوق العمل القوية في الولايات المتحدة، واقتصادات الوجهة المتقدمة للمهاجرين. وبحسب المنطقة؛ فقد نمت بنسبة ٠,٧٪ في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و١٩٪ في أوروبا وآسيا الوسطى، و١١,٣٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و١٢,٢٪ في جنوب آسيا، وانخفضت بنسبة ٣,٨٪ بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونمت إلى المنطقة بنسبة ٦,١٪ عام ٢٠٢٢م لـ٥٣ مليار دولار. وكان هذا الاتجاه مدفوعاً بنمو التحويلات القوي في غانا (١٢٪)، وكينيا (٨,٥٪)، وتنزانيا (٢٥٪)، ورواندا (٢١٪)، وأوغندا (١٧٪)، ونيجيريا (٣,٣٪)، التي تمثل نحو ٣٨٪ من إجمالي تدفقات المنطقة، إلى ٢٠,١ مليار. حيث دعمت تلك التدفقات الحسابات الجارية للعديد من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وانقطاعات سلسلة التوريد، والجفاف (القرن الإفريقي)، والفيضانات (نيجيريا وتشاد والنيجر وبوركينافاسو ومالي والكاميرون)، وصعوبات خدمة الديون. وبلغ متوسط تكلفة الإرسال ٨٪ في الربع الرابع من ٢٠٢٢م، ارتفاعاً من ٧,٨٪ قبل عام[٤].

وفي الربع الثاني من ٢٠٢٣م نمت إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي (٨٪)، وجنوب آسيا (٧,٢٪)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (٣٪)، وانخفضت إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام الثاني بنسبة ٥,٣٪، كما انخفضت إلى أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة ١,٤٪ بعد أن ارتفعت بأكثر من ١٨٪ في ٢٠٢٢م.

ونمت بنحو (١,٩٪) في إفريقيا جنوب الصحراء، مدفوعةً بنمو قوي في موزمبيق (٤٨,٥٪)، ورواندا (١٦,٨٪)، وإثيوبيا (١٦٪)، ونيجيريا (٢٪)، وسجلت غانا وكينيا مكاسب بنحو ٥,٦٪ و٣,٨٪.

وتعمل أسعار الصرف الثابتة وضوابط رأس المال على تحويلها عبر القنوات غير الرسمية، وبلغ متوسط تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار للمنطقة ٧,٩٪ في الربع الثاني من ٢٠٢٣م، كالعام السابق[٥]، وقد

---

rica, March 15, 2021: https://www.brookings./edu/articles/keep-remittances-flowing-to-africa

(١) Fao, Migrant workers and remittances in the context of COVID-19 in sub-Saharan Africa: https://openknowledge.fao.org/bitstreams/e3c7b-cc1-0291-4d30-ad6a-d4d7b4fc1fc3/download

(٢) Cian Allen, Remittances in Sub-Saharan Africa: An Update (Adiss Ababa: African Development Bank, 2021).

(٣) World Bank, remittances brave global headwinds Special Focus: Climate Migration and Development Brief 37 November 2022 (Washington D.C. World bank, 2022), pp.51-54.

(٤) World Bank, Remittances Remain Resilient but Are Slowing Migration and Development Brief 38 June 2023 (Washington D.C. World bank, 2023), pp.31-34.

(٥) World Bank, Migration and Development Brief

تجاوزت تدفقات الاستثمار والمساعدات الإنمائية (شكل ١)[١].

شكل (١): تدفقات الموارد إلى إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٣م:

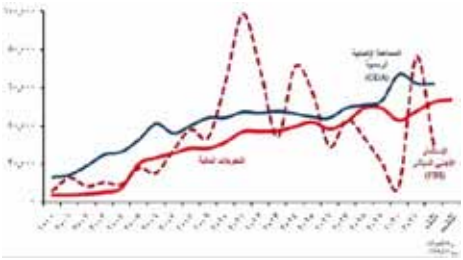

Data source: KONRAD

وبلغت ٥٤ مليار دولار في الربع الرابع من ٢٠٢٣م للمنطقة، بانخفاض طفيف ٠,٣٪ عن ٢٠٢٢م. ويعكس هذا النمو المعتدل لها النمو البطيء في الولايات المتحدة والانتعاش الضعيف لتلك القادمة من أوروبا. وتستمر تلك العوامل في تثبيط نموها، مع التصعيد في قطاع غزة والذي يعطل سلاسل التوريد؛ فضلاً عن المخاطر الأمنية في بوركينافاسو وتشاد والكونغو الديمقراطية ومالي وموزامبيق ونيجيريا؛ والمخاطر المناخية في جنوب إفريقيا[٢].

وقد بلغت التدفقات ٥٥ مليار دولار عام ٢٠٢٤م، لتبلغ حصتها ٦,٢٣٪ من تدفقات المهاجرين عالمياً (جدول ١). ويبين الشكل (٢) أنها أكثر مناطق العالم ستة نمواً عام ٢٠٢٣م مسجلةً ٧,٧٪، ورابع منطقة عام ٢٠٢٤م مسجلةً معدل نمو قدره ٢,٧٪.

شكل (٢): تدفقات التحويلات المالية حسب المنطقة ومعدل النمو السنوي، ٢٠٢٣-٢٠٢٥م:

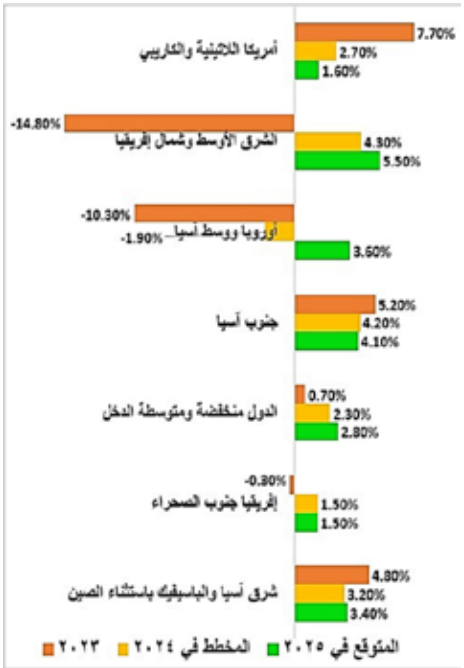

Source: World Bank/KNOMAD staff estimates

كما يُظهر (الشكل ٣) التنامي التدريجي في تدفق تحويلات المهاجرين لإفريقيا جنوب الصحراء، مع انخفاضٍ حاد عام ٢٠٢٠م مع بداية الجائحة، حيث انخفضت بنحوٍ ١٤٪، ٤٣ مليار دولار، ثم عاودت الارتفاع لنحو ٥١ مليار دولار و٥٥ مليار دولار في ٢٠٢١م و٢٠٢٢م.

شكل (٣): تحويلات المهاجرين إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٤م):

Source: https://www.statista.com/statistics/962822/remittance-flows-to-sub-saharan-african-countries/.

39- Leveraging Diaspora Finances for Private Capital Mobilization (December 2023): https://reliefweb.int/report/world/migration-and-development-brief-39-leveraging-diaspora-finances-private-capital-mobilization-december-2023

(١) the Bank World Group, Migration and Development Brief 40. Op.cit. p.1

(٢) the Bank World Group, Op.cit. pp.5-8.

المبحث الثالث: دور تحويلات المهاجرين إلى إفريقيا جنوب الصحراء في التنمية الاقتصادية:

المطلب الأول: التأثيرات الاقتصادية الكلية لتحويلات المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء:

بمراجعة أوليـة للأدبيات التي تناولت تأثير تحويلات المهاجرين في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على الاقتصاد الكلي، يظهر بوضوح أن هذا التأثير يُشـعر به بشكل رئيسي مـن خلال الوصول إلى التمويل والنمو الاقتصادي في البلد المتلقي.

أولاً: تحويلات المهاجرين كعامل لاستقرار الاقتصاد الكلي:

تشـير الأدلة التجريبية والنظرية إلـى أن التحويلات المالية تتصـرف بعكس الدورة الاقتصادية، مما يسـاعد الأسـر المتلقية على مواجهة التقلبـات، تجلى ذلك خلال أزمـات المكسـيك المالية في التسـعينيات، وآسـيا عام ١٩٩٧م، حيث انخفضت الاسـتثمارات بينما استمر ارتفاع التحويـلات. كما أظهرت التحويلات الماليـة ميلاً للزيادة بشـكلٍ مضاد للدورة الاقتصادية وقت الكـوارث الطبيعية والأزمـات الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسـية، وأكدت النتائج أن الأسـباب الرئيسـية لهجرة الزيمبابويين لجنوب إفريقيـا كانت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وإلى حدٍّ ما الأسباب السياسية[١].

وعلى الرغم من انخفاض تدفـق التحويلات لإفريقيا بنحـو ٤٪، بين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م لأول مـرة منذ ١٩٩٥م[٢]، فـإن الانخفاض في تدفقات رأس المـال الخاص كان أكثر حدةً بدءاً من الربع الثالث مـن ٢٠٠٨م[٣]. بينما انخفضت التحويـلات بنسـبة ١٣,٨٪ عام ٢٠٢٠م في ظل تفشـي جائحة كورونا، بسبب تضرر البلدان التي بقي فيها مهاجرو المنطقة[٤].

ثانياً: تحويلات المهاجرين كمصدر للتمويل الخارجي وكفيل للجدارة الائتمانية:

تعزز التحويلات المالية الجدارة الائتمانية السـيادية، وتساعد البلدان الإفريقية في تقليل اختلال التوازن التجاري وخفض عجز الحسـاب الجاري. ورغم دورها في استدامة الديون لم تتمكن سـوى قلة من الدول الإفريقية من تحسين تصنيفها الائتماني لدى وكالات التصنيف الكبرى[٥].

ثالثاً: دور تحويلات المهاجرين في تمويل التنمية:

تسهم تحويلات المهاجرين في تمويل التنمية عبر توفير ضمانات لجذب التمويـل الدولي، خاصةً في بلدان إفريقيا جنـوب الصحراء التي تواجه قيـوداً على رأس المال. وفي بعض الدول، مثل بوتسـوانا وساحل العاج وليسوتو، تفوقت التحويلات على المساعدات الإنمائية والاستثمار الأجنبي. وفي ليسوتو وموريشيوس وسوازيلاند وتوغو كانت أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي[٦].

والواقع أن تأمين إيصالات التحويلات المستقبلية يمكن أن يسـاعد بلدان المنطقة على تعبئـة موارد مالية أرخص وطويلة الأجل للتنميـة، وبما أنها مقومة في أغلب الحالات بالعملات الصعبـة فيمكن اسـتخدامها كضمان للحصول على قروض دولية، شـريطة ألا تعوق قدرتها على تسـوية المعاملات المحلية بالعملات المحلية.

---

(١) Sean T. Sithole and Mulugeta F. Dinbabo, youth migration and the food security nexus: Zimbabwean youths in Cape Town, South Africa, AHMR, Vol.2 No.2, May-August 2016. p.529.

(٢) World Bank, Remittances to Africa Resilient Despite Global Financial Crisis– World Bank Study, November 8, 2010: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2010/11/08/remittances-to-africa-resilient-despite-global-financial-crisis-world-bank-study

(٣) Josй Brambila-Macias, Isabella Massa, he Global Financial Crisis and Sub-Saharan Africa: The Effects of Slowing Private Capital Inflows on Growth: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1467-8268.2010.00251.x

(٤) انظر: جدول (١).

(٥) Themba Nyasulu. Op.cit. pp.652-653.

(٦) Suhas Ketkar Dilip Ratha (ed), Innovative Financing for Development (Washington DC.: World Bank, 2009) pp.154-156.

وبتحويل تلك التدفقات لأوراق مالية سيصبح في مقدور بلدان المصدر للمهاجرين، ليس فقط الحصول على تصنيفات ائتمانية سيادية أعلى، بل وجذب عدد كبير من المستثمرين المحتملين. وعلى نحوٍ مماثل؛ استغلت بعض البنوك في البلدان المذكورة أعلاه هذه الآلية لتمويل دولي منخفض التكلفة. وهناك بلدان عديدة بالمنطقة استخدمت تلك الآلية للحصول على قروض إنمائية متوسطة الأجل كبيرة بدعم من البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد[١]. واستخدمت غانا ونيجيريا وإثيوبيا التسهيلات المجمعة المدعومة بالتحويلات لتمويل مشاريع التنمية في الزراعة والبنية التحتية[٢].

في ٢٠٢٣م؛ بلغت تحويلات المغتربين الأفارقة ٩٠ مليار دولار، ما يعادل المساعدة الإنمائية الرسمية وضعف الاستثمار الأجنبي، مما عزز الاقتصادات المحلية في بوركينافاسو والسنغال، وساهم في التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية. كما يساعد تمويل واستثمارات الشتات في مواجهة آثار تغير المناخ بدعم المجتمعات المحلية، ومع ذلك؛ فإن الحواجز أمام الاستثمار في الأنظمة المقاومة للمناخ تمتد لما هو أبعد من القيود المالية لتشمل: الافتقار إلى المعلومات والبنية الأساسية وقضايا السوق[٣].

سندات الشتات هي أدوات دين تصدرها الدول لجمع التمويل من مجتمعات المهاجرين بسعر فائدة منخفض لتمويل التنمية، مما يجعلها التزامات ديون عامة. ينجح إصدارها عند توافر ثقة المهاجرين بالحكومة، ودخل مرتفع، وحكم رشيد. يقدّر البنك الدولي أنها قد توفر ٥-١٠ مليارات دولار سنوياً لتمويل البنية التحتية والتعليم في إفريقيا جنوب الصحراء. كما يمكن اعتبارها مورداً إضافياً للمساعدات الإنمائية الرسمية، لأنها تتيح مصادر جديدة في البلدان النامية، والتي يشكّل مهاجروها ٥٨٪ من إجمالي المهاجرين عام ٢٠١٦م[٤].

غير أن تحويلها لأوراق مالية يواجه تحديات في البلدان الإفريقية، منها ضعف الأنظمة المالية الإفريقية، وارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية، ومخاطر تقلب العملات وعدم الاستقرار السياسي، مما قد يؤثر على تدفق التحويلات، ويعطل الترابط بين المهاجرين وبلدانهم. وكذلك؛ فإن زيادة تدفقات العملات الأجنبية، الناتجة عن إصدار السندات، قد تؤدي لارتفاع قيمة العملة في البلدان الإفريقية ذات الهياكل الاقتصادية الكلية الهشة[٥].

رابعاً: تحويلات المهاجرين كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المالية والقدرة التنافسية:

تؤثر التحويلات المالية إيجابياً في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية والتنمية المالية في العديد من بلدان المصدر للمهاجرين، عبر زيادة الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الاجتماعي المعزز للإنتاجية، والاستقرار الكلي والجزئي للاستهلاك والإنتاج، مما يعزز المعروض الاستثماري من خلال تحفيز الطلب على الوساطة المالية، وهذا ما ينقل التأثيرات الإيجابية للنمو الاقتصادي.

فتحويلات المهاجرين مصدر تمويل خارجي حاسم لإفريقيا، حيث يستفيد منها أكثر من ٢٠٠ مليون فرد من أفراد الأسرة الإفريقية، وعلى مدى العقد الماضي تضاعفت وبلغت ١٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٢م، ممثلةً أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي لبعض البلدان الإفريقية، ولها تأثيرات مهمة في معادلة الدخل، وعادةً ما ترتبط تكاليف

(١) UNCTAD secretariat, Using Commodity Revenue Flows to Leverage Access to International Finance: With Special Focus on Migrant Remittances and Payment Flows (Geneva: UNCTAD, 2006), pp.4-22.

(٢) Jean-Louis, 2005 Annual Report (Cairo: Afrexim-bank, 2005), pp.64-66.

(٣) IFAD and UNCCD, Migrant remittances and diaspora finance for climate resilience) (Roma: IFAD, 2024).

(٤) د. بوزرب خير الدين، وآخرون، «التوجه نحو التمويل الابتكاري كآلية مستحدثة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية- قراءة في بعض التجارب»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية (برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد٣، ٢٠١٨)، ص(١٩-٢٢).

(٥) Suhas Ketkar Dilip Ratha (ed). Op.cit.

التحويـــل المنخفضة بتدفقات أعلى، كمـــا تتميز بالمرونة خلال الأزمات، حيث تظل مســـتقرةً بينما تنخفض المصادر الخارجية الأخرى للتمويل.

ولقـــد أثار التحـــدي المتمثل في (تحقيـــق النمو دون تنمية) خطاباً حول آثار جودة المؤسسات والبيئة الاقتصادية الكلية على المحركات الأساسية للنمو وتدفقات التحويلات. وبالتدقيـــق في التفاعل بين تدفـــق رأس المال والتحويلات الماليـــة والنمو الاقتصادي في بلـــدان المنطقة، مع مراعاة التأثير المعتدل للاســـتقرار المؤسسي والاقتصادي الكلي، أظهرت دراســـة لـــبيانـــات ٢٤ دولةً (مـــن ٢٠٠٥-٢٠١٩م) ارتباطاً إيجابياً بين دخل الفرد والتحويلات[١]، كما كشـــفت دراســـة أخرى في ٢٦ دولة جنوب الصحـــراء عن تأثيرها الإيجابـــي على تنمية القطاع المصرفي، كما وُجد أن الحكم الرشـــيد يميل عموماً إلـــى تعزيز هذا التأثيـــر على تنمية القطاع المصرفي[٢].

وبالتركيز فـــي الدور الاقتصادي الكلـــي الذي تؤديه؛ أظهرت دراسة لـ٣٦ دولةً بالمنطقة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨م): أن التحويلات أكبر بالنســـبة للدول التـــي تضم عدداً أكبر من المغتربيـــن، أو عندما يوجدون في دول أكثر ثراءً، وأنها تتصرف على نحوٍ مضاد للـــدورة الاقتصادية، بما يتفق مع دورها كممتص للصدمات. والدول التي تتمتع بمؤسســـات محلية جيدة هي الأفضل في توظيفها للمساهمة في تسريع النمو[٣].

وبقيـــاس تأثير تحويـــلات المهاجريـــن ورأس المال البشـــري في النمو في ٢٧ دولـــةً، بالفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠م)، تبيـــن تأثيرهـــا الإيجابي في النمو، بينما لم يســـاهم رأس المال البشري فيه[٤]. وعلى النقيض؛ تبين أنها عززت النمو الشـــامل في عينة من ٢٤ دولةً بإفريقيـــا جنوب الصحراء، خلال (١٩٨٥-٢٠١٤م)، مع التحكم في جودة المؤسســـات، وتبين أن المؤسســـات الضعيفة تعوق هذه المســـاهمة في الأمد القريب، مع خطر تحييدها في الأمد البعيد[٥].

بينما وجدت دراســـة أخرى، على عينة من ٤٨ دولة في إفريقيا خلال (١٩٩٦-٢٠٢١م)، تأثيرها الســـلبي في النمو الشـــامل، كما تُظهر أن التفاعل بيـــن تحويلات المهاجرين وسهولة ممارسة الأعمال يساهم في تحسينه[٦].

وبالتعـــرف على العلاقة بين التحويلات المالية وتقلبها وتنمية القطاع المالي فـــي إفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفتـــرة (٢٠٠٢-٢٠١٤م)، تبيـــن أنها تعمـــل كبديل للنظام المصرفي الرسمي، وأن تقلبها يضر بعمق القطاع المصرفي وكفاءته، ولا يوجد دليل على أن تقلبها مرتبط بتنمية ســـوق الأوراق المالية[٧].

كما أن التحويلات المالية تعزز بشكلٍ كبير موقف النقد

---

(١) Kitessa Delessa, Tekie Alemu, Jonse Bane, Remittances inflow and economic growth nexus in Sub-Saharan Africa: Do institutional quality and macroeconomic stability matter? Heliyon (Addis Ababa: Department of Economics, Addis Ababa University, 2024).

(٢) N.M. Odhiambo, Mercy T. Musakwa, Remittance inflows and financial development in Sub-Saharan African countries: Does governance matter? Heliyon (Pretoria: Department of Economics, University of South Africa, (10), 2024).

(٣) Raju Jan Singh, Determinants and Macroeconomic Impact of Remittances in Sub-Saharan Africa, Journal of African Economies (Washington, D.C: The World Bank, Vol. 0, number 0, 2010), pp.1-19.

(٤) Olapeju Akorede Ikpesu,» Growth Effect of Migrant Remittances and Human Capital: Panel Evidence from Sub--Saharan African Countries «Intern. Journal of Profess. Bus. Review. |Miami, v.8 | n. 8| p. 01-11 | e03620 | 2023.

(٥) Narcisse Cha'Ngom, Georges B. Tamokwe P., Op.cit.

(٦) Noula, G.A., Nguemo, M.-K. and Nguepi, D.N. (2024) Effect of Migrant Remittances on Inclusive Growth in Africa. Open Access Library Journal, 11: e11725.

(٧) Pieter Opperman and Charles Komla Delali Adjasi, «Remittance volatility and financial sector development in sub-Saharan African countries», Journal of Policy Modeling Volume 41, Issue 2, March–April 2019, pp.336-351.

الأجنبي في البلدان الأصلية، وبالتالي تخفف من الاختناقات في ميـــزان المدفوعات والعجز المالي الذي تتميز به بلدان نامية عديدة[١].

المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية الجزئية لتحويلات المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء:

يمكـــن لتحويلات المهاجرين أن تؤثر في أساســـيات التنمية الاقتصادية الجزئية، مثل الحد من الفقر، وقرارات الاســـتهلاك والاســـتثمار الأســـرية، فضلاً عـــن الوصول للخدمات الاجتماعية.

أولاً: تحويلات المهاجرين كمحرك للاستثمار الرأسمالي للأسر وريادة الأعمال:

تواجه الشـــركات فـــي طريق تطورهـــا عقبات هائلة بالمنطقة، كضعف الوصول للتمويل وضعف السوق المحلية. وبالتحقيق فـــي دور تحويلات المهاجريـــن في تراكم رأس المـــال والمبيعـــات والعمالة في ٣٤٠١٠ شـــركة بـ٤٢ دولةً بجنوب الصحراء، بين عامـــي (٢٠٠٦ و٢٠٢٠م)، وُجد أنها تؤثر بشكل إيجابي في حصة رأس مال المواطنين بشركات التصنيع، وفي مبيعات الشـــركات غير الصناعية، في حين يُلاحظ تأثير ســـلبي على مبيعات شـــركات التصنيع. كما وُجـــد أن لها تأثيراً إيجابياً على العمالة بكل من الشـــركات الصناعية وغير الصناعية، كمـــا وُجد أن تأثيرها على أداء الشـــركات أكبر في البلدان الأقل تقدّمـــاً مالياً وغير الغنية بالموارد، وتُظهر النتائج التأثير الســـلبي لها على المبيعات في شركات التصنيع الصغيرة[٢].

حيث إن لتحويلات المهاجرين تأثيراً اســـتثمارياً، فهي توفر الائتمان، ويمكن أن تعمـــل كمورد إضافي للتغلب على بعض قيود الســـيولة وبالتالي تسهيل الاستثمار، من ثَمّ تؤثر على تراكم رأس المال في الشركات، ومنه يمكن استخدامها لشراء أسهم في الشركات القائمة، كما يمكن أن تساعد في تمويل الشركات الجديدة، مما ســـيزيد من عدد الشركات، وكذلك الوصول إلى القروض. كما أنها تســـاهم بشكل غير مباشـــر في قدرة الأسرة على الانخراط في أنشطة تجارية بتسهيل الوصول للقروض للمؤسسات الصغيرة أو المتناهية الصغر، كما في المناطق الريفية بالسنغال[٣].

إن الجودة المؤسسية المنخفضة قد تثني المستثمرين عن الاستثمار، مما يجعل التمويل الذاتي المصدر الرئيسي لـــرأس المال، كما تظهر أهميتها نحو أنشـــطة الاســـتثمار مثل نمو رأس المال البشـــري والمادي، وتعمل كبديل لسوق الائتمان غيـــر الفعّالة أو غير الموجـــودة، من خلال توفير مصـــدر بديل للائتمان أو رأس المال للاســـتثمار لأصحاب المشاريع[٤].

كذلك يمكن أن توثر في الإنفاق بتأثيرها على الأنشطة التجارية، فإذا فضل المستفيدون المنتجات المحلية، فإنها ســـتزيد من الطلب عليهـــا، وبالتالي يتوقع زيـــادة إنتاجها ومبيعاتهـــا، ولكن إذا فضـــل متلقو التحويـــلات المنتجات المستوردة، فســـيكون هناك ضغط تنافسي على الشركات المحلية، مما ســـيؤثر ســـلباً على مبيعاتهـــا. وعندما تزيد التحويلات المســـتلمة يمكن أن ينخفض الميل الهامشـــي للاستهلاك لصالح الميل الهامشي للاستثمار، مما قد يؤثر ســـلباً على مبيعات الشـــركات[٥]. كما وُجد أن نسبة كبيرة من التحويلات المالية تُنفق على: البنية الأساسية للإسكان وحيازة الأراضي وإنشـــاء الشـــركات الصغيرة والأنشـــطة الزراعيـــة، فـــي بوركينافاســـو وكينيا وأوغنـــدا ونيجيريا

(١) Yasser Abdih and etal, Remittances and Institutions: Are Remittances Curse? IMF Working Paper 08/29 (Washongton.D.C., IMF, 2008).

(٢) Kabinet Kaba, Mahamat Moustapha. Remittances and firm performance in sub-Saharan Africa: evidence from firm-level data. 2021. hal-03515100. p.1

(٣) Ibid. pp.4-5.

(٤) Umar Mohammed and Erdal Tanas Kergol, Remittances, institutional quality and investment in Sub-Saharan Africa, Journal of Business and Socioeconomic Development (Ankara: Ankara Yildirim Beyazit University, Vol.3 No.4, 2023), pp. 322-338.

(٥) Kabinet Kaba, Mahamat Moustapha. Loc. Op.cit.

والسنغال[١].

ثانياً: تحويلات المهاجرين وتمكين الحصول على التعليم والرعاية الصحية:

بقياس آثار التحويلات على نتائج التعليم والصحة، باستخدام بيانات فترة في ٤٦ دولة بالمنطقة، من ١٩٧٥م-٢٠١٤م، وُجد أنها تعمل على تحسين التعليم والصحة بشكلٍ كبير[٢]. كما أثرت بشكل إيجابي في نتائج الصحة والتعليم في ١٨ دولةً بالإقليم، فمع كل زيادة ١٠٪ تزداد نتائج التعليم الابتدائي ٤,٢٪، والثانوي ٨,٨٪، ونتائج الصحة ١,٢٪، حيث تعمل على تعزيز الإنفاق على التعليم. كما أن زيادة تمويل التعليم تقلل من عمالة الأطفال، وهناك أدلة على أنها تساهم في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والحضور.

وعلى الرغم من هذه الفوائد؛ فإن الهجرة قد تؤثر سلباً على أداء الأطفال بالمدارس، حيث يزيد غياب الوالدين نتيجةً للهجرة من العبء على الأطفال بأداء الأعمال المنزلية، غير أن الأسر التي تلقت تحويلات خارجية في غانا استثمرت في التعليم أكثر من التي لا تتلقى[٣]. كما أن تحويلات المهاجرين تمكّن البلدان الأصلية من تحقيق نتائجها الصحية، فمن بين أمورٍ أخرى: تمكّن الأسر الريفية من الحصول على المزيد من الغذاء، والرعاية الصحية، وتحسين وصولهم لمعلومات الممارسات الصحية الحديثة[٤].

وقد مارست التحويلات دوراً حيوياً في المناطق المعرضة للكوارث، بتمكين الأسر من التعامل مع الصدمات، كأزمة الجفاف في بوتسوانا، حيث مكنت الأسر من تجنب صدمات الدخل بالاستفادة من التحويلات في شراء الماشية والأغذية، وكانت الأسر بإثيوبيا أقل ميلاً لرهن أصول منتجاتها مقابل الغذاء في فترات الجفاف. كما تشكل أداةً مهمة لتنويع المخاطر للأسر الزراعية في مالي والسنغال في الظروف المناخية المعاكسة، كما مكنت الأسر في بوركينافاسو وغانا من بناء منازل أكثر متانةً بالخرسانة والحديد؛ مقارنةً بالأسر التي لا تتلقى[٥].

كما توفر للأسر الزراعية الفقيرة الأمن المالي لاعتماد إستراتيجيات طويلة الأمد، مثل التسميد الطبيعي للتربة، ومكافحة الآفات، والاستثمار في التقنيات الزراعية الذكية مناخياً أكثر مما تستثمر العائلات التي لا تتلقى تحويلات كما في مالي، حيث تلقت تحويلات بقيمة ١,١٥ مليار دولار عام ٢٠٢٣م، أي ما يمثل ٥٪ من الناتج، ويتلقى نحو ١٨,٣٪ من الأسر الريفية بمالي أموالاً من أفرادها العاملين بالخارج[٦].

ثالثاً: تحويلات المهاجرين والحد من الفقر والتفاوت:

التحويلات قادرة على الحد من الفقر الأسري،

(١) Ratha, D., and etal. Shadow Sovereign Ratings for Unrated Developing Countries. World Development, 39(3), 2011. pp.295-307.

(٢) Komla Amega and Francesco Tajani, Remittances, education and health in Sub-Saharan Africa. Cogent Economics & Finance Vol.6, 2018-Issue.1. at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23322039.2018.1516488

(٣) Themba Nyasulu, «Harnessing Economic Impacts of Migrant Remittances for Development in Sub-Saharan Africa: A Critical Review of the Literature», AHMR, Vol.3, No.1, January-April 2017. pp.646-50: https://scielo.org.za/pdf/ahmr/v3n1/04.pdf Op.cit. p.656.

(٤) Juan Carlos Guzm6n and etal, The Impact of Remittances and Gender on Household Expenditure Patterns: Evidence from Ghana. at: 237574615_The_Impact_of_Remittances_and_Gender_on_Household_Expenditure_Patterns_Evidence_from_Ghana

(٥) Themba Nyasulu. Op.cit. p.658.

(٦) the International Fund for Agricultural Development (IFAD) and United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD) (Roma: IFAD,2024), pp.6-36.

لأنها تكمل دخول الأســـر الفقيـــرة المتلقية، وتعزز مســـتويات الطلب الكلي، وبالتالي تخلق فرص العمل والأجور، حيث تبيـــن تأثيرها الإيجابي في الحد من الفقر في ٣٣ دولة إفريقية[١]، كما في بوركينافاســـو وغانـــا وليســـوتو ونيجيريـــا، خاصةً فـــي المناطق الريفية[٢]، كما يمكنها أن تكـــون نقطة وصول فعالة للأفراد والأسر «غير المصرفية»، والاستخدام الفعال لمثل هذه التدفقـــات يمكن أن يخفف تكاليف هجرة العمالة الماهرة من المنطقة[٣].

غيـــر أن العلاقة بين التحويـــلات المالية وعدم المســـاواة، تقل فيها الدراســـات ويكتنفها الغموض، لعـــدم توافـــر الوقائـــع المضادة، أي كيف ســـتكون مســـتويات عدم المســـاواة في البلدان المصدرة في غياب تدفقات التحويلات؟. ومع ذلك فإن تأثير عدم المســـاواة في الدخل على قـــرار الهجرة والتدفقات الفعليـــة للتحويلات واضح تماماً، والواقع أن الأســـر التي تتلقى التحويلات قد تحتاج لحدٍّ معيّن من الدخل لدعم هجرة أحد أفرادها[٤].

المطلب الثالث: تحويلات المهاجرين الأفارقة – التحديات وفرص تعظيم الاستفادة:

أولاً: تحديات تدفق تحويلات المهاجرين إلى إفريقيا جنوب الصحراء:

١- إرتفاع تكاليف التحويلات المالية في المنطقة:

تمثل تحويلات العامليـــن بالخارج تجارة رائجة بين الدول المســـتقبلة والمتلقية، ومع انتشار شركات تحويل الأموال لم تعد المنافسة قاصرةً على البنوك، ولكن تجاوزتها لتشـــمل شـــركات أُنشئت خصيصى لممارســـة تلك التجارة[٥]. وظلـــت تكاليف التحويل مرتفعـــة في الربع الرابع من ٢٠٢٣م بأكثر من ضعف هدف التنمية المســـتدامة البالغ ٣٪ أو ٥٪ في بعض الممرات بحلول عام ٢٠٣٠م، حيث بلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال ٢٠٠ دولار ٦,٤٪، بارتفاع طفيف عن ٦,٢٪ في ٢٠٢٢م. وبلغ متوســـط التكلفة للتحويلات الرقميـــة، والتي تمثل ٣٠٪ مـــن إجمالي المعاملات ٤,٩٦٪، بينما بلغت تكلفـــة التحويلات غير الرقمية ٧,٠٪. وظلت تكلفة إرسال الأموال من دول مجموعة العشرين، والتي تمثل مصدراً مهماً للتحويلات، ثابتةً تقريباً عند ٦,٥٪.

شكل (٤): تكلفة التحويلات المالية عبر مناطق العالم الست خلال الربعين الأخيرين من عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م:

Source: World Bank's Remittance Prices Worldwide database.

ظل متوســـط التكلفة بإفريقيـــا جنوب الصحراء، وفقـــاً للجدول أعـــلاه، هو الأعلى بنســـبة ٧,٩٪ بين مناطق العالم الســـتة، وتُعدّ تنزانيا الأكثر تكلفة. وتظل البنوك القنـــاة الأكثر تكلفةً بنســـبة ١٢٪ خلال الربع الأخير لعام ٢٠٢٣م، ومكاتب البريد ٧,٧٪، ولمشـــغلي

(١) John C. Anyanwu and Andrew E. O. Erhijakpor, Do International Remittances Affect Poverty in Africa? African Development Review, Vol.22, No.1, 2010, 51–91.

(٢) Sanjeev Gupta and etal, Impact of Remittances on Poverty and Financial Development in Sub-Saharan Africa, WP/07/38(IMF, 2007), pp.4-22.

(٣) Sanjeev Gupta and etal, Impact of Remittances on Poverty and Financial Development in Sub-Saharan Africa (Washongton. D.c., wp, 2007).

(٤) Themba Nyasulu. Op.cit. p.659.

(٥) د. أيمن زهري، م.س.ذ، ص١٩.

تحويل الأمـــوال ٥,٥٪، ولمشـــغلي الهاتف المحمول ٤,٤٪. بينمـــا تظل العمليـــات المتنقلة هي الأرخص بنسبة أقل من ١٪ من إجمالي المعاملات[١].

ويحدث أكثر من ثلاثة أرباع الهجرة داخل القارة، إلا أن عـــدم وجود أنظمة دفع قابلة للتشـــغيل البيني تضاف لتكلفة الإرســـال. ويوجد عامل آخر وهو عقود الشراكة بين شـــركات تحويل الأموال والبنوك ومكاتب البريد، فمثلاً يمكن أن تتجاوز تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار مـــن تنزانيـــا لأوغنـــدا ٧٠ دولاراً- أي ٣٥٪ من قيمة المعاملة. ومن شأن تخفيض التكلفة بمقدار ٥٪ فقط الحد من التكاليف عالمياً بنحو ٣٠ مليار سنوياً. ولسوق التحويلات ســـمعة سيئة لخضوعها لاحتكار القلة، كما أن القواعد التنظيمية المرهقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تخنق المنافســـة، وأدت ممارســـات «إزالـــة المخاطر» هذه لإقفال البنوك حســـابات عدد كبير من شـــركات تحويل الأموال، خاصةً في المناطق الهشة مثل الصومال[٢].

وهناك ســـبب آخر، وهو انخفـــاض دخول العمال المهاجرين أحيانـــاً كثيرة، والمبالغ الصغيرة نســـبياً المرســـلة (عادةً لا تزيد عن بضع مئات من الدولارات أو ما يعادلها في المرة الواحدة)[٣].

٢- التأثيرات السلبية لتحويلات المهاجرين والقيود المفروضة على تعظيم إمكاناتها الإنتاجية:

تشمل بعض التأثيرات السلبية المحتملة للتحويلات على بلدان المنشـــأ على المستوى الكلي: ارتفاع قيمة العملة، مما يضر بالصادرات، وتفاقم التفاوت الإقليمي بين المناطق المتلقية وغير المتلقية. وعلى المســـتوى المتوســـط: قد تـــؤدي لتفاقم التوتـــر الاجتماعي مع اتســـاع الفجوة بين المتلقين وغيـــر المتلقين، إضافةً لتضخم أســـعار العقارات وزيادة الطلب على الســـلع المستوردة. وعلى المستوى الجزئي: قد تعزز الاعتماد بين المرسلين والمتلقين، مما يضغط على المهاجرين، ويؤدي لتدهور معيشتهم[٤].

فـــي بلدان إفريقية عديدة؛ تُســـتخدم التحويلات غالبـــاً للإنفـــاق اليومي بـــدلاً من الاســـتثمار، وفي المتوســـط يمتلك ٢٢,٣٪ فقط من البالغين حســـاباً بمؤسســـة مالية في بلدان الدخل المنخفض، وتسجل بلدان إفريقية عديدة أدنى معدلات الشمول المالي في العالم، ويعيق ضعف الشـــمول المالي ادخارها، وإعادة اســـتثمارها، مما يحدّ من دورهـــا في تنمية الاقتصاد المحلي[٥].

٣- الهجرة غير النظامية واللجوء إلى قنوات التحويل غير الرسمية:

يلجأ المرســـلون إلـــى قنوات غير رســـمية مما يعرضهـــم إلى الاحتيال والســـرقة، وقـــد تصل تكلفة الإرســـال عبرها إلى ٢٠٪ من المبلغ المحول. وتساهم عوامـــل في ذلـــك، منها انخفاض المنافســـة، ونقص المعلومـــات عن التكلفة، وتقلب ســـعر الصرف بالبلد المتلقي، وانخفاض مســـتوى التنميـــة المالية[٦]. وفي حالة ارتفاع معدلات الهجرة غير النظامية يتم استبعاد العديد من المهاجرين من الوصول لقنوات التحويل في

(١) the Bank World Group, Op.cit. pp.8-9.

(٢) ديليب راثا، م.س.ذ.

(٣) Nineteenth Session, Remittances: Socioeconomic opportunities and challenges, International Organization for Migration. p.3: https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/2019-01/S-19-6%20-%20Socioeconomic%20opportunities%20and%20challenges%20of%20remittances.pdf

(٤) Nineteenth Session, Op.cit

(٥) World Bank, The Global Findex Database (2014): http://documents.worldbank.org/curated/ en/187761468179367706/pdf/WPS7255.pdf#page=3.

(٦) Kavazeua Katjomuise and Loratadine Fliss, Reducing Remittance Costs to Africa: A Path to Resilient Financing for Development: https://www.un.org/osaa/news/reducing-remittance-costs-africa-path-resilient-financing-development

البلد المرسل، لعدم وجود هوية رسمية، وتزداد حدة المشكلة في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا.

٤- غياب التنسيق بين أصحاب المصلحة وعدم وجود بيانات دقيقة:

غياب التنسيق بين أصحاب المصلحة في إدارة التحويلات يشكل تحدياً على كافة المستويات، ولابد من اتباع نهج منسق بين هيئات متعددة، حكومية وغير حكومية.

وهناك العديد من التحديات تواجه الحصول على بيانات دقيقة وذات مغزى عن التحويلات بإفريقيا، كالقيود المفروضة على منهجيات حساب حجم التدفقات، والافتقار للتنسيق، أو عدم تبادل البيانات، وتحديات قياس حجم التدفقات غير الرسمية. وبدون بيانات دقيقة؛ فمن الصعب وضع سياسات ذات مغزى[١].

ثانياً: سبل تعظيم الاستفادة من تحويلات المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء:

- خفض تكاليف التحويل، وتقديم سندات خاصة للمغتربين، وإعفاءات ضريبية.
- تشجيع التفاعلات بين الهجرة وعمليات التنمية، بتحسين بيئة الاستثمار والبنية التحتية السياسية والاقتصادية.
- إمكانية «إدارة» الهجرة بمعالجة أسبابها كالفقر والصراع في إفريقيا، وتعزيز الهجرة الدائرية لتحقيق فوائد متبادلة.
- تعزيز المنافسة في قطاع التحويلات المالية، لخفض التكاليف وزيادة التدفقات عبر القنوات الرسمية.
- تطوير أنظمة مالية متصلة بالخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، لخفض تكاليف التحويل وزيادة الشمول المالي.
- توسيع استخدام تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، لتعزيز الشمول المالي.

ويتعين على الحكومات العمل معاً لتمكين بيئة ذات أطر تنظيمية لتعظيم الاستفادة منها، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما فيها تلك التي تقدّم خدمات التمويل الأصغر، لتمكين الأسر المهاجرة من تعزيز سبل عيشها وتسريع التنمية[٢].

خاتمة:

على الرغم من أن الدراسات النظرية والتجريبية لم تحسم الجدل بشأن العلاقة بين تحويلات المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء والتنمية؛ فإن غالبها أقر بوجود علاقة موجبة بينهما، خاصةً أنها في السنوات الأخيرة أصبحت مصدراً مهماً لتمويل التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء، لكن الاستفادة منها يتطلب تقليل تكاليف الإرسال، وخلق المنافسة بين شركات التحويل، وتعزيز الشمول المالي، وحسن إدارتها، كجودة المؤسسات، والحكم الراشد، وتحسين مناخ الاستثمار، وبيئة الاقتصاد الكلي، ودمج المهاجرين في عملية التنمية. غياب هذه الشروط قد يؤدي إلى آثار سلبية لتحويلات المهاجرين على الاقتصاد والمجتمع، وهجرة العقول، واستيراد المشكلات الاقتصادية.

لذلك؛ يجب على بلدان الإقليم تبنّي سياسات تدعم استخدامها الفعّال، وتوفير مغريات التدفق المستمر لها. كما يجب أن تتخذ البلدان أدوات للتنبؤ بها، وبذل الجهود لضمان دعمها للاستقرار الاقتصادي الكلي، والسياسات الداعمة للنمو، والإصلاحات الإستراتيجية للسياسة المالية والنقدية وسعر الصرف ■

(١) International Organization for Migration, Remittances in ACP Countries: Key Challenges and Ways Forward Informing Discussions of the ACP-EU Dialogue on Migration and Development (Belgium: International Organization for Migration (IOM), 2017), pp.81-84.

(٢) Kavazeua Katjomuise and Liwaaddine Fliss, Op.cit.